

دراسة وتحليل بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية العدد (39) لعام 2023م

جريمة التستر التجاري في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة

الباحث/فواز بن خلف المطيري

العنوان

- العنوان دقيق ويعبر عن محتوى البحث بوضوح، حيث يركز على "جريمة التستر التجاري" ويوضح أن الدراسة تحليلية مقارنة في إطار النظام السعودي.
- العنوان كان بإمكانه أن يكون أكثر شمولية بإضافة بُعد اقتصادي أو اجتماعي، مما يعزز من جاذبية البحث ويجعل القارئ يتوقع منه معالجات متعددة الجوانب.

ملخص البحث

- يقدم الملخص لمحة عن الهدف الرئيسي من البحث ويركز على مقارنة النظام الجديد مع النظام القديم فيما يتعلق بجريمة التستر التجاري.
- الملخص مختصر للغاية ويحتاج إلى ذكر بعض النتائج أو التوصيات الرئيسية ليعطي القارئ فهماً واضحاً للآثار النهائية للبحث.

المقدمة

- توضح المقدمة أهمية التستر التجاري كمسألة اقتصادية واجتماعية، وتشرح الحاجة إلى النظام الجديد لضبط هذا النوع من الجرائم.
- كان من الممكن إضافة إشارات مختصرة إلى الدراسات السابقة لتوضيح الفجوة البحثية وتقديم خلفية أدق عن تطور الموضوع.

مشكلة البحث

- مشكلة البحث تركز على كيفية تمييز النظام السعودي الجديد بين الجرائم والمخالفات في قضايا التستر التجاري، وتطرح تساؤلاً حول العناصر التي يجب أن يأخذها القضاة في الاعتبار عند تحديد الجريمة أو المخالفة.

- تعالج المشكلة بوضوح الفرق بين النظام الجديد والنظام القديم وتسلط الضوء على أهمية هذا التمييز لتحقيق العدالة.
- المشكلة تُطرح بشكل عام، حيث تركز على جريمة التستر دون تحديد واضح للفجوة البحثية التي يسعى البحث لسدها مقارنةً بالدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

- تطرقت فقرة الدراسات السابقة إلى عدد من الأبحاث السابقة التي تناولت التستر التجاري وفق النظام القديم والجديد، مع التركيز على الجوانب التي تميز الدراسة الحالية.
- فقرة الدراسات السابقة مقتضبة وتفتقر إلى تحليل عميق للنتائج ونقاط القوة والضعف فيها، مما قد يقلل من فهم القارئ للتطور البحثي في هذا المجال.

أسئلة البحث

- تركزت الأسئلة حول تحديد ماهية الأفعال التي تُعد جريمة في نظام التستر التجاري الجديد وكيفية ضبطها من خلال الاعتبارات والعناصر التي تتألف منها.
- هذه الأسئلة تخدم الغرض الأساسي من الدراسة بشكل جيد، حيث توجه البحث نحو تقديم إجابات محددة حول التصنيف القانوني لأفعال التستر وفق النظام الجديد، مع توضيح المسؤوليات القانونية الجنائية والإدارية المرتبطة بها.

مجتمع البحث

- البحث يتناول جريمة التستر التجاري وتأثيراتها بشكل عام دون توضيح مفصل لمجتمع البحث أو الفئات المستهدفة بالتحديد.
- كان من الممكن توضيح المجتمع بشكل أفضل بذكر الفئات التي تتأثر مباشرة بجريمة التستر، مثل القطاعات التجارية المختلفة أو العمالة الوافدة والسعوديين المنخرطين في الأعمال التجارية، لتعزيز ارتباط البحث بالواقع العملي والاجتماعي بشكل أكبر.

المنهج العلمي

- اعتمد البحث على المنهج التحليلي، وهو مناسب لطبيعة البحث القانوني الذي يحتاج إلى دراسة النصوص التشريعية وتفسيرها.

أهمية البحث

- يبرز البحث أهمية قانونية واضحة في تعزيز فهم التستر التجاري وتقديم إطار قانوني جديد.
- تحتاج الأهمية إلى توضيح الأثر العملي على الاقتصاد وسوق العمل، مما يجعلها تبدو مركزة بشكل ضيق على الجانب القانوني فقط.

الأهمية العلمية

- تظهر الأهمية العلمية في تقديم إطار قانوني محكم ومرجع للقضاة والجهات القانونية الأخرى.
- لم يتم توضيح كيف يسهم البحث في سد الفجوة البحثية الحالية أو الإضافة العلمية التي يقدمها مقارنة بالدراسات السابقة.

الأهمية العملية

- تتجلى الأهمية العملية في تقديم توصيات واضحة تدعم جهود مكافحة التستر التجاري عبر النظام الجديد.

أهداف البحث

- تركز الأهداف على تصنيف أفعال التستر وفق النظام الجديد ودعم الجهات القانونية في تفسيرها.
- يمكن للأهداف أن تشمل أبعادًا إضافية مثل دراسة التحديات التطبيقية للنظام الجديد وأثره المحتمل على السوق.

مصطلحات البحث

- المصطلحات القانونية المستخدمة دقيقة وتدعم فهم القارئ لموضوع البحث.
- المصطلحات اقتصر على الجانب القانوني وكان من الممكن إضافة مصطلحات اقتصادية واجتماعية لتعزيز شمولية البحث.

المباحث

- تم تقسيم البحث إلى عدة مباحث تعالج جوانب مختلفة من جريمة التستر التجاري، مثل تعريف التستر وتصنيف أفعاله، مما يسهم في تنظيم المعلومات وتقديمها بشكل منطقي.
- بعض المباحث قد تستفيد من التوسع في عرض التحديات العملية وتوضيح الأمثلة الواقعية لحالات التستر التجاري، مما يعزز من قيمة البحث العملية ويجعله أكثر تماسكًا وشمولية.

الخاتمة

- تلخص أبرز النتائج وتؤكد على دور النظام الجديد في تنظيم وتصنيف أفعال التستر.
- تحتاج الخاتمة إلى توصيات حول تحسين تطبيق النظام الجديد وتأثيره على السياسات العامة.

النتائج

- واضحة وتبرز كيفية تصنيف النظام الجديد لأفعال التستر.
- تبدو عامة إلى حد ما، وكان يمكن تقديم نتائج أكثر تفصيلاً عن التأثير المباشر على القطاعات المتضررة من التستر التجاري.

المقترحات

- تقدم توصيات عملية مثل تشديد الرقابة وتحديد المفاهيم القانونية بشكل أدق.
- تركز على الجانب القانوني، في حين كان من الممكن إضافة توصيات اقتصادية واجتماعية.

المراجع

- تم الاعتماد على مصادر متنوعة، من بينها الدراسات القانونية السعودية والإقليمية، والقوانين المعمول بها، وقرارات المحكمة وأبحاث سابقة في المجال

الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون / الفصل الاول